

محاولة لتقييم مدى نجاعة التوجه الجديد لاكتساب شهادتي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات في الجزائر

*An attempt to assess the efficacy of the new approach to obtaining the diplomas of chartered accountant and auditor in Algeria*

\*حسين زادل

مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر  
جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة -الجزائر-

[h.zadel@univ-dbkm.dz](mailto:h.zadel@univ-dbkm.dz)

تاريخ النشر: 31 /12/ 2021

تاريخ القبول: 19 /12/ 2021

تاريخ الاستلام: 25 /08/ 2021

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتقييم التوجه الجديد للحصول على شهادتي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات في الجزائر، وهذا من خلال تسليط الضوء على المتطلبات الرئيسية للمسار التعليمي الجديد وفق ما تم إصداره من قرارات ومراسيم تنفيذية. لتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا استبيان صمم ووزع على مجموعة من الفاعلين في مجال المحاسبة والتدقيق، وقد اشتملت عينة الدراسة على 82 مفردة. خلصت الدراسة الى أن التوجه الجديد الذي تبنته الجزائر لمنح شهادات الخبرة المحاسبية ومحافظ الحسابات سيساهم في رفع كفاءة المهنيين لتضمنه انتقاء أولي، تكوين نظري، وتدريب مهني. كما توصلت الدراسة الى وجود نقائص في المسار الجديد وأوصت بضرورة إعادة النظر فيها خاصة فيما يتعلق بالتخصصات التي تمنح حق المشاركة في المسابقة، محتوى برامج التعليم بالمعهد، وبعض اجراءات التربص التطبيقي.

الكلمات المفتاحية: مسار تعليمي، خبير محاسب، محافظ حسابات

تصنيف JEL: M41، M42، M49.

**Abstract :**

The present study aims to evaluate the new trend to obtain the diplomas of the accounting expert and the accountant in Algeria, by highlighting the main requirements for the new educational path in accordance with the decisions and executive decrees issued. In order to achieve the objectives of the study, we used a questionnaire designed and distributed to a sample of 82 accountants and auditors. The study concluded that the new approach adopted by Algeria to grant accounting expert diploma and maintain accounts will contribute to raising the efficiency of professionals to include preliminary selection, theoretical training, and vocational training. The study also found shortcomings in the new track and recommended the need to reconsider them, especially with regard to the disciplines that grant the right to participate in the competition, the content of the educational programs at the institute, and some of the practical training procedures.

**Keywords:** educational path, accounting expert, accountant.

**JEL classification codes:** M41, M42, M49.

أصبح لمهنة تدقيق الحسابات أهمية بالغة في بيئة الأعمال اليوم للدور الذي تلعبه في اضافة الشرعية والمصدقية على التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية. لكن في ظل التطورات الاقتصادية المستمرة والمتسارعة التي تشهدها بيئة الأعمال الدولية نتيجة استخدام تكنولوجيا الحديثة في العمل المحاسبي والتخلي عن الطرق التقليدية، اضافة الى تشعب وتعقد العمليات المحاسبية أدى الى خلق صعوبات أمام مهنة تدقيق الحسابات للحكم على مخرجات المحاسبة. مما استدعى الحاجة الى شخص مؤهل علميا وعمليا له من المؤهلات ما يكفي لأداء مهامه، وكنتيجة لهذه التطورات وجب التركيز على التأهيل الخاص بالمدقق من خلال الحرص على تلقيه التكوين العلمي والتدريب المهني الكافي والملائم للمسايرة تطورات بيئة الأعمال.

في الجزائر وبعد التنظيم الفعلي لمهنة محافظة الحسابات سنة 1991 من خلال القانون 91-08 كان مسار الحصول على شهادتي محافظ الحسابات والخبير المحاسب منحصر على الجانب التطبيقي وتم اغفال التكوين النظري، وما يعاب على هذه الفترة هو عشوائية القرارات التي تحدد الشهادات التي تمنح حق متابعة التربص المهني للحصول على شهادات تؤهل لممارسة المهنة. لكن في ظل الاصلاحات الجديدة وفق القانون 10-01 تم اعادة النظر في المسار التعليمي للحصول على الشهادات من خلال اصدار قرار انشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب الوارد في المرسوم 12-288 يتم الالتحاق به عن طريق مسابقة وطنية وقد خولت له بصفة كلية مهمة التأهيل العلمي للمهنيين، ليصبح المسار الجديد متكونا من ثلاث خطوات النجاح في مسابقة الالتحاق، متابعة التكوين النظري بالمعهد، اجراء التربص تطبيقي لدى مكتب متخصص والنجاح في الامتحان النهائي.

بناء على ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة من خلال السؤال الآتي:

ما مدى نجاعة التوجه الجديد للحصول على شهادتي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات في

### الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية للدراسة، ينبغي الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

- ❖ هل شروط ومتطلبات الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب كافية وملائمة لتقييم المترشحين لمتابعة التكوين النظري لنيل شهادة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات لاحقا؟
- ❖ هل تساهم برامج واجراءات التكوين النظري على مستوى المعهد المتخصص لمهنة المحاسب في ضمان التأهيل العلمي المناسب للرفع من كفاءة المهنيين في الجزائر؟
- ❖ هل متطلبات وكيفيات سير التربص المهني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المترشحين كفيلا لاكتساب الخبرة المهنية لمزاولة مهن تدقيق الحسابات في الجزائر؟

## 2. فرضيات الدراسة

- محاولة منا الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بطرح جملة من الفرضيات:
- ❖ لا تكفي شروط ومتطلبات الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب لتقييم المترشحين
  - ❖ لمتابعة التكوين النظري لنيل شهادة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات لاحقا.
  - ❖ لا تساهم برامج واجراءات التكوين النظري على مستوى المعهد المتخصص لمهنة المحاسب في ضمان التأهيل العلمي المناسب للرفع من كفاءة المهنيين في الجزائر.
  - ❖ لا تساهم متطلبات وكيفيات سير التربص المهني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المترشحين في اكتساب الخبرة المهنية لمزاولة مهن تدقيق الحسابات في الجزائر.

## 3. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى الاحاطة بالخلفية القانونية والتنظيمية لتأهيل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات في الجزائر، إضافة الى تقييم التوجه المسار التعليمي للخبير المحاسب ومحافظ الحسابات في اطار القانون 10-01. كما تهدف الى تحديد النقائص التي تضمنتها القوانين والتشريعات المنظمة للتوجه الجديد للحصول على شهادتي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، ومحاولة تقديم الاقتراحات من خلال النتائج المتوصل اليها.

## 4. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تتناول موضوع هام؛ وهو اعادة تنظيم كيفية الحصول على شهادة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات في الجزائر، وذلك في إطار الإصلاحات التي تنتهجها الجزائر ومحاولة تحقيق التوافق مع التطورات الدولية في مجال المحاسبة والتدقيق. كما يمكن اعتبار هذه الدراسة بمثابة اختبار لهذا التوجه الجديد لهذه الفئة من المهنيين؛ حيث أن هذه الدراسة تشمل وجهة نظر الأطراف المهمة بمهنة التدقيق من مهنيين وأكاديميين. بالإضافة الى قلة الدراسات المهمة بموضوع الدراسة، وبالتالي سوف تساعد على تشجيع الباحثين على إجراء دراسات أكثر عمقا.

## 5. منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة، وذلك بالاعتماد على القوانين والمراسيم التنظيمية المتعلقة بموضوع الدراسة. في حين تم الاعتماد على استمارة استبيان في الجانب التطبيقي للدراسة حيث وجهت هذه الاستمارة الى مجموعة من الأكاديميين والمهنيين في المجال المحاسبة والتدقيق، واستعمال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 26 لتفريغ بيانات الاستبيانات المجمعها ومعالجتها.

## 6. هيكل الدراسة

من أجل محاولة الامام بموضوع الدراسة، وحتى تتمكن من الاجابة على الاشكالية واختبار صحة الفرضيات الموضوعية، تم تقسيم الدراسة الى:

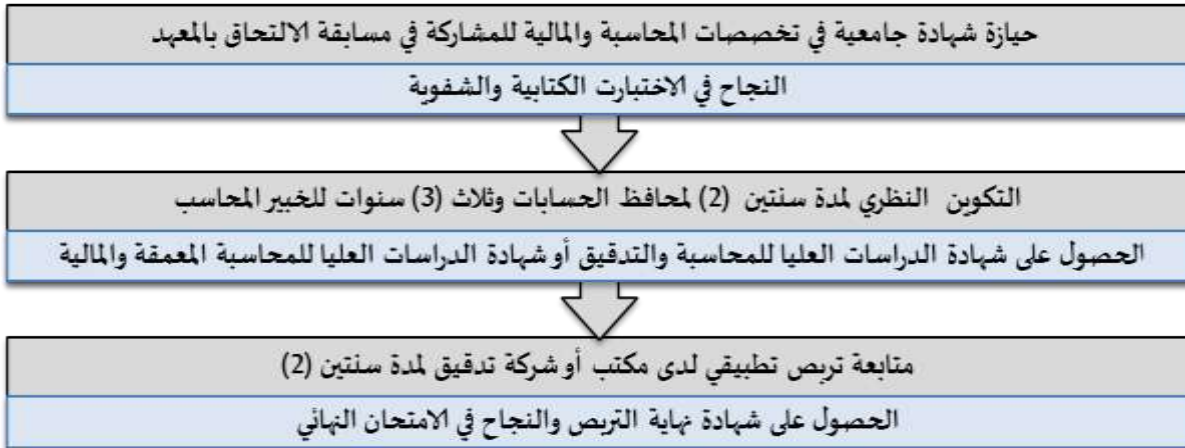
❖ **المحور الأول:** بعنوان الخلفية النظرية للدراسة؛ يتضمن المسار الجديد للحصول على شهادتي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات.

❖ **المحور الثاني:** بعنوان استطلاع آراء عينة من الأكاديميين والمهنيين؛ يتضمن عرض الأدوات والطريقة المستخدمة، فحص صدق وثبات أداة الدراسة، عرض الخصائص العامة لعينة الدراسة، ونتائج الاستبيان واختبار الفرضيات.

### I- الخلفية النظرية للدراسة

ان التكوين الخاص بالخبير المحاسب ومحافظ الحسابات في الجزائر وفق القانون 01-10 يختلف عما كان سابقا، فقد أصبح يتكون من؛ مسابقة وطنية للالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب، متابعة تكوين نظري متخصص، متابعة تربص تطبيقي. اجتياز الامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات.

الشكل (01): مراحل تأهيل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات في اطار القانون 01-10



المصدر: من اعداد الباحث بناء على القوانين المنظمة\*

1.التخصصات المطلوبة: بالنسبة للنظام الكلاسيكي منح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق لحاملي شهادات ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة، ليسانس في العلوم التجارية تخصص مالية، ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية، ليسانس في علوم التسيير تخصص محاسبة، ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية، ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي (القرار الوزاري المشترك، 2017، م 3). أما بالنسبة لنظام ليسانس ماستر دكتوراه (ل م د)؛ ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة

وتدقيق، ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية، ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية (القرار الوزاري المشترك، 2017، م 3). وبالنسبة لشهادات الأجنبية فان أي شهادة جامعية متحصل عليها من الخارج ومعترف بمعادلتها تم الحصول عليها على الأقل ببيكالوريا اضافة الى ثلاثة سنوات في تخصصات: المحاسبة، المحاسبة والمالية، المالية، التدقيق (القرار الوزاري المشترك، 2017، م 2).

2. مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب: يمتحن المترشحين المقبولين لإجراء مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص في مجموعة من الاختبارات الكتابية (مالية ومحاسبة، تدقيق، قانون وجباية، اقتصاد عام، تكنولوجيات الاعلام والاحصاء، لغات)، ثم اختبار شفهي لتقييم الناجحين في الاختبار الكتابي (القرار الوزاري المشترك، 2017، م 4).

3. التكوين النظري على مستوى معهد التعليم المتخصص: يتابع الطلبة دورة تكوينية متخصصة لمدة سنتين (2) تتوج بشهادة الدراسات العليا للمحاسبة والتدقيق، بعدها يخير الطلبة بين شهادة محافظ حسابات أو شهادة الخبير المحاسب، يتابع الطلبة الذين اختاروا شهادة الخبير المحاسب دورة تكوينية ثانية لمدة سنة (1) تتوج بشهادة الدراسات العليا للمحاسبة المعمقة والمالية (المرسوم 288-12، 2012، م 23-26).

4. التبرص المهني: يتابع حاملي شهادة الدراسات العليا في المحاسبة المعمقة والمالية وشهادة الدراسات العليا في المحاسبة والتدقيق تبرص تطبيقي لمدة سنتين (2) مع امكانية تمديده لسنة اضافية، بعقد عمل يمنح صفة الأجير للمتبرص، لدى مكتب أو شركة خبرة محاسبية بالنسبة للخبير المحاسب أو لدى مكتب أو شركة محافظة حسابات بالنسبة لمحافظ الحسابات (المرسوم 393-11، 2011، م 2-9). يقوم المتبرص بإرسال تقارير كل سداسي الى لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة يتضمن جزء من هذا التقرير معالجة للأعمال المنجزة في المكتب أو شركة الخبرة المحاسبية أو شركة محافظة الحسابات ، وجزء آخر يعالج موضوع البحث المحدد بالاتفاق مع المشرف على التبرص، اضافة الى ما سبق يجب أن يرفق التقرير بشهادة المشاركة في أعمال التكوين المنظمة من طرف كل مجلس (المرسوم 393-11، 2011، م 14). فنهايتة التبرص يقرر المجلس الوطني للمحاسبة اما تسليم شهادة نهاية التبرص التي تسمح بقبول المتبرص في امتحان الخبرة المحاسبية أو محافظة الحسابات، اما رفض تسليم شهادة نهاية التبرص لعدم الانضباط أو عدم انتظام العمل المنجز أو أن المعرفة المكتسبة غير كافية، اما تقرير فترة تبرص جديدة لمدة سنة (1) لتحسين المعارف التقنية والمهنية (المرسوم 393-11، 2011، م 18).

يتناول هذا المحور وصفا لمنهجية الدراسة، أفراد مجتمع الدراسة وعينتها، بالإضافة إلى أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، ومدى صدقها وثباتها، كما يتضمن الأساليب الإحصائية المستخدمة، بالإضافة إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، ومناقشة نتائجها.

### 1. عرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

في هذا المحور سنعمل على توضيح المنهجية التي اعتمدت في الدراسة؛ من حيث تبين متغيرات الدراسة مع تحديد مجتمع وعينة الدراسة، أدوات جمع البيانات، والأدوات الإحصائية المستعملة في التحليل.

#### 1.1. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الفاعلين في مجال المحاسبة والتدقيق سواء كانوا الأكاديميين (الأساتذة الجامعيين تخصصات المحاسبة بشكل عام) أو المهنيين (محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين)، وقف اختيارنا على هذا المجتمع بغية الوصول إلى أكبر قدر من الآراء لإثراء هذه الدراسة. تم الاعتماد بصفة كلية على توزيع الاستبيان الإلكتروني بإرسال استمارة الاستبيان إلى العناوين الإلكترونية لأفراد العينة، وذلك لعدة أسباب أهمها تدهور الحالة الصحية بسبب جائحة كورونا (COVID 19) التي صعبت عملية التنقل والتواصل المباشر مع مجتمع الدراسة، إضافة إلى انشغال الأساتذة الجامعيين خصوصا أن توزيع الاستمارات تزامن مع فترة الامتحانات وإيداع مذكرات التخرج.

الجدول رقم (01): الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

النسبة المئوية	التكرارات	البيان
100	700	الاستمارات المرسله
88.3	618	الاستمارات الملقاه
11.7	82	الاستمارات الصالحة

المصدر: من اعداد الباحث بناء على استمارة الاستبيان

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستبيان لم يلقى التجاوب الكبير من أجل دعم وإثراء الدراسة أكثر رغم أهمية الموضوع المتناول في الدراسة، تم ارسال 700 استمارة ولكن تم الاجابة من طرف 82 فقط أي بنسبة 11.7%. هذا على الرغم من ترك مدة كافية للإجابة على الاستبيان، بتاريخ 2021-06-27 تم ارسال أولى الاستمارات وتم غلق الاستلام بتاريخ 2021-07-07.

#### 2.1. محتوى الاستبيان

تم إعداد استبيان حول دراسة "محاولة تقييم مدى نجاعة التوجه الجديد لاكتساب شهادتي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات في الجزائر" وهو يتكون من جزئين هما:

❖ الجزء الأول: يوضح المعلومات الشخصية والوظيفية للمستجوب، واحتوى هذا الجزء على أربع فقرات هي (السن، المؤهل العلمي، الوظيفة، والخبرة المهنية)، والتي تساعد الباحثين في تفسير النتائج.

❖ الجزء الثاني: وهو الجزء الذي يعالج إشكالية الدراسة، حيث قسم إلى ثلاث محاور كل محور يجيب عن إشكالية جزئية معينة، ويتكون من 30 سؤالاً، وذلك كالآتي:  
الجدول رقم (02): محاور الاستبيان وعدد عباراته

الترتيب	عنوان المحور	عدد العبارات
1	تقييم شروط ومتطلبات الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب	10
2	تقييم برامج واجراءات التكوين النظري على مستوى المعهد المتخصص لمهنة المحاسب	10
3	تقييم متطلبات وكيفيات سير التريص المهني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المتربصين	10

المصدر: من اعداد الباحث بناء على استمارة الاستبيان

### 3.1.3 الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من حيث الأدوات المستعملة في تحليل البيانات، فقد استعملنا برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 26 لتفريغ بيانات الاستبيانات المجمعة ومعالجتها إحصائياً. أما من حيث أسلوب التحليل فقد اعتمدنا على كل من الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي لمعالجة البيانات والوصول لنتائج مدعمة بمؤشرات إحصائية تفسرها.

❖ اعتمدنا على الإحصاء الوصفي بهدف تحليل البيانات من خلال: التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في حساب المتوسط الحسابي لكل عبارة تضمنها الاستبيان وكذا المحاور، مقاييس التشتت بحساب الانحراف المعياري لكل عبارة تضمنها الاستبيان، وكذا المحاور لقياس مدى تشتت الإجابات وتباعدها عن بعضها البعض أو بعدها عن مركز النزعة المركزية.

❖ اعتمدنا على الإحصاء الاستدلالي بهدف تحليل البيانات من خلال: استخدام معامل ألفا كرومباك، لاختبار ثبات وصدق الاستبيان، استخدام اختبار (T) لعينة واحدة (-One Sample T- Test) لاختبار فرضيات الدراسة، معامل الارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

❖ مقياس ليكارت الثلاثي: من أجل تحويل الإجابات الوصفية إلى صيغة كمية، قمنا باستخدام مقياس ليكارت الثلاثي، إذ قمنا بإعطاء إجابة كل عبارة يتضمنها الاستبيان أوزان تتراوح من 01 إلى 03 (1=غير موافق، 2=محايد، 3=موافق). من ثم حساب المدى (3 - 1 = 2)، وحساب طول الفئة (0.67 = 3/2)، وبإضافة النتيجة 0.67 إلى طول الفئة الأولى نحصل على مجال كل فئة.



## الجدول رقم (03): مقياس ليكارت الثلاثي والأوزان الترتيبية للمتوسط الحسابي المرجح

التصنيف	غير موافق	محايد	موافق
الوزن	1	2	3
المتوسط الحسابي	[1.67 – 1]	[2.33 – 1.68]	[3 – 2.34]

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مقياس ليكارت الثلاثي

## 2. فحص صدق وثبات أداة الدراسة وعرض الخصائص العامة لعينة الدراسة

## 1.2. فحص صدق وثبات أداة الدراسة

## الجدول رقم (04): معامل الفا كروباك

البيان	عدد العبارات	معامل الفا كروباك	معامل الصدق
المحور الأول	10	0.68	0.82
المحور الثاني	10	0.74	0.86
المحور الثالث	10	0.63	0.79
الاستبيان ككل	30	0.71	0.84

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

من الجدول 4 نلاحظ أن معامل ألفا يصل إلى 0.71 حيث تعتبر ذو مستوى ممتاز من الثقة والثبات، وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج الاستبيان، وهذا يعني أننا إذا وزعنا هذا الاستبيان على عينة أخرى من نفس المجتمع وبنفس حجم العينة فان النتائج تكون مقاربة للنتائج التي حصلنا عليها وذلك باحتمال 84%. كما نلاحظ أن معامل الثبات ألفا كروباك لمحاور الاستبيان تتراوح بين 0.63 و 0.74، وهي تزيد عن النسبة المقبولة 0.6 وبالتالي تعتبر ذو مستوى جيد من الثقة والثبات، ما يعني أن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج الاستبيان.

## 2.2. الخصائص العامة لعينة الدراسة

نتطرق إلى عرض وتحليل النتائج الخاصة بالمعلومات الديموغرافية التي تصف عينة الدراسة من حيث السن، المؤهل العلمي، الوظيفة، والخبرة المهنية، بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية.

## الجدول رقم (05): خصائص عينة الدراسة

النسبة	التكرار	معيار التوزيع	
28	23	أقل من 35 سنة	السن
37	30	من 35 الى 45 سنة	
35	29	أكثر من 45 سنة	
62.2	51	دكتوراه	المؤهل العلمي
14.6	12	ماجستير	
3.7	3	ماستر	
19.5	16	ليسانس	الوظيفة
61	50	أستاذ جامعي	
17	14	خبير محاسب	
22	18	محافظ حسابات	الخبرة المهنية
29.3	24	أقل من 5 سنوات	
36.6	30	من 5 الى 15 سنوات	
34.1	28	أكثر من 15 سنة	

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS



## محاولة لتقييم مدى نجاعة التوجه الجديد لاكتساب شهادتي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات في الجزائر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ❖ السن: تحصلت الفئة ( من 35 الى 45 سنة) على نسبة 35%، وتحصلت الفئة (أكثر من 45 سنة) على نسبة 35% من أفراد العينة، وفي الأخير تحصلت الفئة (أقل من 35 سنة) على 28%.
- ❖ المؤهل العلمي: يتضح لنا أن عدد الأفراد المتحصلين على شهادة الدكتوراه بلغ 51 وهذه الفئة هي الحائزة على النسبة الأكبر بنسبة 62.2%، أما المرتبة الثانية كانت لحملة شهادة الليسانس فقد بلغ عددهم 16 بنسبة 19.2%. وبلغ عدد المتحصلين على شهادة الماجستير 12 ما يعادل نسبة 14.6%، أما الحاصلين على شهادة الماستر بلغ عددهم 3 بنسبة 3.7%.
- ❖ الوظيفة: نجد أن النسبة الأكبر تعود لفئة (أستاذ جامعي) بنسبة 61%، بينما بلغت نسبة فئة (محافظ حسابات) 22%، في حين نجد أن فئة (خبير محاسب) تحصلت على المرتبة الأخيرة بنسبة 17%.
- ❖ الخبرة المهنية: عدد الأفراد الذين يمتلكون خبرة (من 5 إلى 15 سنوات) بلغ 30 بنسبة 36.6%، أما بالنسبة للفئة التي تمتلك خبرة (أكثر من 15 سنة) بلغ عددهم 28 ما يعادل 34.1%، في حين فئة (أقل من 5 سنوات) بلغت 24 فرد بنسبة 29.3%.

### 3. تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

#### 1.3 المحور الأول: تقييم شروط ومتطلبات الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب

##### الجدول رقم (06): نتائج الاستبيان حول المحور الأول

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق	محايد	غير موافق	النسبة والتكرار	العبارة
موافق	0.083	2.93	78	3	1	ت %	1. الحصول على شهادة الليسانس نظام كلاسيكي أو أكثر في شعب العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير شرط أن تكون في تخصص المالية أو المحاسبة.
موافق	0.360	2.75	69	6	7	ت %	2. الحصول على شهادة الليسانس أو أكثر في شعبة العلوم التجارية تخصص: محاسبة وتدقيق، محاسبة ومالية، ومحاسبة وجباية.
موافق	0.382	2.70	65	10	7	ت %	3. الحصول على شهادة جامعية (بكالوريا + 3 سنوات) من الخارج معترف بمعادلتها في تخصصات المحاسبة، المحاسبة والمالية، المالية، والتدقيق.
موافق	0.475	2.50	50	23	9	ت %	4. اقصاء التخصصات المتبقية والغاء جميع الحالات المعمول بها سابقا والتي تسمح باكتساب صفة مدقق حسابات خطوة ايجابية تزيد من جودة التأهيل العلمي للمهنيين
موافق	0.250	2.81	71	7	4	ت %	5. الاختبارات الكتابية للقبول بالمعهد: مالية ومحاسبة، تدقيق، قانون وجباية، اقتصاد عام، تكنولوجيايات الاعلام والاحصاء، ولغات مناسبة لتقييم المترشحين.
موافق	0.248	2.73	62	18	2	ت	6. سلم التقييم المتضمن شرط الحصول على معدل عام 20/10 على الأقل في الاختبارات الكتابية

لاجتياز الاختبارات الشفوية						
موافق	0.549	2.47	75.6	22	2.4	%
			51	19	12	ت
موافق	0.426	2.50	62.2	23.2	14.6	%
			48	27	7	ت
محايد	0.864	2.00	58.5	32.9	8.5	%
			35	12	35	ت
موافق	0.069	2.92	42.7	14.6	42.7	%
			76	6	0	ت
موافق	0.766	2.63	92.7	7.3	0	%
			المتوسط العام للمحور الأول			

### المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

#### 1.1.3. تحليل نتائج المحور الأول

الاتجاه العام لإجابات هذا المحور كان (موافق) بالاعتماد على نتائج الجدول السابق، وكان المتوسط الحسابي 2.63، أما الانحراف المعياري 0.766 فهو يدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات.

❖ بالنسبة للشهادات الجامعية المقبولة لاجتياز مسابقة معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب: نلاحظ أن نسبة 95.1% من أفراد العينة موافقون بحيث يرون أن الحصول على شهادة الليسانس نظام كلاسيكي أو أكثر في شعب العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير شرط أن تكون في تخصص المالية أو المحاسبة مناسب للترشح للمسابقة. أما بالنسبة للسؤال الثاني 84.1% من أفراد العينة موافقون على ضرورة الحصول على شهادة الليسانس أو أكثر في شعبة العلوم التجارية تخصص: محاسبة وتدقيق، محاسبة ومالية، ومحاسبة وجباية. كما يوافق ما نسبته 79.3% من أفراد العينة على شرط الحصول على شهادة جامعية (بكالوريا + 3 سنوات) من الخارج معترف بمعادلتها في تخصصات المحاسبة، المحاسبة والمالية، المالية، والتدقيق. بالإضافة إلى 61% من أفراد العينة موافقون على أن اقضاء التخصصات المتبقية والغاء جميع الحالات المعمول بها سابقا والتي تسمح باكتساب صفة مدقق حسابات خطوة ايجابية تزيد من جودة التأهيل العلمي للمهنيين.

يجدر الاشارة الى الشهادات الجامعية المتعلقة بنظام (ل م د) المقبولة لإجراء المسابقة حاليا تندرج ضمن شعبة العلوم المالية والمحاسبة بعد أن كانت مسبقا تندرج ضمن شعبة العلوم التجارية في أغلب جامعات الوطن. ولكن البعض الأخر كجامعة بسكرة لا تزال تعتمد التصنيف القديم بحيث تدرج تخصص محاسبة وجباية ضمن شعبة العلوم التجارية. من ناحية أخرى هناك تخصصات تصب في نفس المجال مثل تخصص مالية المؤسسة المعتمد في جامعة الوادي وكذلك جامعة ورقلة ويكمن الاخلاف عن التخصصات السابقة في التسمية فقط فالمقاييس

والبرامج المدروسة على قدر كبير من التوافق، كما أن تخصص المالية مقبول بالنسبة للنظام الكلاسيكي وغير مقبول لنظام (ل م د)، وفي حالة تطبيق هذا القرار بدون مراجعته سيحرم فئة معتبرة من الطلبة من اجتياز هذه المسابقة.

كما أن الغاء جميع الحالات المعمول بها سابقا الواردة في القرار المؤرخ في 24 مارس 1999 والتي تسمح باكتساب صفة محافظ حسابات تعتبر خطوة ايجابية تحد من العشوائية في منح الشهادات دون ضرورة توفر أي متطلبات أو شروط تعليمية مما أثر سلبا على المهنيين في ظل غياب أي تأهيل نظري.

عدم تحديد المعدل الأدنى وكذلك عدم تحديد السن اللذان يسمحان بالمشاركة في مسابقة الالتحاق بالمعهد مثل باقي المعاهد الوطنية، هذا سيحد من مشاركة واستقطاب بعض الفئات من جهة، ومن جهة أخرى سيخلق ضغطا كبيرا على المعهد في تنظيم هذه المسابقة.

❖ بالنسبة للاختبارات الكتابية والشفوية: 39% من أفراد العينة محايدون في الاجابة على هذه العبارة، أما النسبة الثانية 36.6% من أفراد العينة غير موافقين على ذلك، 24.4% من أفراد العينة موافقون. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 1.87 وأما الانحراف المعياري 0.602. يمتحن المترشحين المقبولين لإجراء المسابقة في مجموعة من الاختبارات الكتابية تمثل صلب التخصصات المطلوبة؛ وتتمثل في مالية ومحاسبة، تدقيق، قانون وجباية، اقتصاد عام، تكنولوجيات الاعلام والاحصاء، لغات. ولقد وضح هذا القرار المعاملات الخاصة بكل مقياس بالإضافة الى مدة الاختبار. وقد ورد في الملحق الخاص بهذا القرار برامج هذه الاختبارات، ومن الملاحظ أن معظمها قد درسها الطلبة خلال الطورين الأول والثاني من التعليم الجامعي.

كما وافق ما نسبته 75.6% سلم التقييم المتضمن شرط الحصول على معدل عام 20/10 على الأقل في الاختبارات الكتابية لاجتياز الاختبارات الشفوية. 62.6% من أفراد العينة موافقون على هذه العبارة، وكذلك نسبة 23.2% من أفراد العينة محايدين في الاجابة، 14.6% من أفراد العينة غير موافقون الاختبارات الشفوية للقبول النهائي بالمعهد تتمثل في مقابلة حول محاور مرتبطة بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات. أما بالنسبة للسؤال حول طريقة التقييم النهائية التي تتضمن 240 نقطة (75%) أي باحتساب المعاملات (20 × 12) في الكتابي و80 نقطة (25%) وذلك باحتساب 4 معامل للشفوي. وافق عليه ما نسبته 58.8%.

❖ بالنسبة لتاريخ اجراء مسابقة الالتحاق بالمعهد المتخصص لمهنة المحاسب: هناك تأخير غير مبرر في اصدار باقي المراسيم المنظمة كما هناك تماطل في اجراء هذه المسابقة، فمشروع الاصلاح

هذا والتي تجاوزت مدته عشر (10) سنوات. تم الاشارة لأول مرة لمسألة إنشاء المعهد في القانون 01-10 الصادر بتاريخ 11 جويلية 2010، ليأتي المرسوم التنفيذي 11-393 ليوضح شروط وكيفيات سير الترخيص المهني الصادر في 30 نوفمبر 2011. ثم صدر قرار انشاء المعهد في المرسوم التنفيذي 12-288، الصادر في 25 جويلية 2012. كان مسار اصدار المراسيم المتعلقة بمشروع الاصلاح منتظما ، لكن بعد ذلك توقف الى غاية سنة 2017 تاريخ صدور القرارات الوزارية المشتركة بين وزارة المالية ووزارة التعليم العالي بتاريخ 30 جويلية 2017 التي حددت قائمة الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة، عدد وطبيعة ومعامل وبرنامج الاختبارات وكذا تشكيل لجنة الاختبارات والقبول بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب، وكيفية سير التكوين وكذا برامج التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات. ثم الى غاية اليوم -تاريخ اعداد الورقة البحثية- لم يتم تحديد مكان هذا المعهد بشكل رسمي، كما لم يتم تعيين مجلس الادارة ولا المجلس العلمي والبيداغوجي، ولم يتم ضبط تاريخ اجراء المسابقة.

### 2.3. المحور الثاني: تقييم برامج واجراءات التكوين النظري على مستوى المعهد المتخصص لمهنة

#### المحاسب

#### الجدول رقم (07): نتائج الاستبيان حول المحور الثاني

الاتجاه العام	الاتصاف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق	محايد	غير موافق	النسبة والتكرار	العبارة
محايد	0.602	1.87	20	32	30	ت	1. المقاييس التي تدرس على مستوى المعهد تتوافق مع متطلبات التعليم المحاسبي الدولي IES
			24.4	39	36.6	%	
محايد	0.588	2.17	32	32	18	ت	2. المقاييس التي تدرس على مستوى المعهد تسمح بتأهيل علمي ملائم وكاف لممارسة مهنة التدقيق بكفاءة وفعالية في بيئة الأعمال الجزائرية.
			39	39	22	%	
موافق	0.519	2.57	58	13	11	ت	3. التكوين النظري لسنتين للحصول على شهادة الدراسات العليا للمحاسبة والتدقيق ولمدة ثلاث (3) سنوات للحصول على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة المعمقة والمالية على مستوى المعهد يعتبر كافيا
			70.7	15.9	13.4	%	
موافق	0.83	2.93	78	3	1	ت	4. ضرورة برمجة مقاييس مباشرة تختص بالمرجعية الدولية كمقياس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS و المعايير الدولية للتدقيق ISA
			95.1	3.7	1.2	%	
موافق	0.12	2.98	81	1	0	ت	5. ضرورة الاهتمام الكافي بتكنولوجيا المعلومات فلم يدرج أي مقياس بخصوص ذلك في تكوين محافظ الحسابات وادراج مقياس وحيد في السنة الثالثة للخبير المحاسب
			98.8	1.2	0	%	
محايد	0.850	2.03	36	13	33	ت	6. التكوين النظري لمدة سنتين لمحافظ الحسابات وثلاث للخبير المحاسب يعتبر مبالغا فيه نوعا ما في ظل وجوب حيازة شهادة الليسانس على الأقل
			43.9	15.9	40.2	%	
محايد	0.758	1.69	22	13	47	ت	7. برمجة ترخيص ميداني لمدة أربعة أسابيع في السنة في شركة أو مكتب خبرة محاسبية أو محافظ حسابات أو لدى مصلحة المالية والمحاسبة في مؤسسة اقتصادية بالتزامن مع التكوين النظري كاف
			26.8	15.9	57.3	%	
غير موافق	0.695	1.54	18	9	55	ت	8. منح الطلبة حرية الاختيار بين شهادة محافظ حسابات والخبير المحاسب دون ضرورة توفر أي شروط
			22	11	67.1	%	

محاولة لتقييم مدى نجاعة التوجه الجديد لاكتساب شهادتي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات في  
الجزائر

موافق	0.209	2.84	72	7	3	ت	9. عدم تبني مفهوم التخصص المهني في تكوين المهنيين أي تكوين مهنيين متخصصين في مجال محدد
			87.8	8.5	3.7	%	
موافق	0.139	2.9	76	4	2	ت	10. ضرورة اضافة بعد دولي للتكوين على مستوى معهد التعليم المتخصص لنيل شهادة تمكنه من ممارسة المهنة دوليا
			92.7	4.9	2.4	%	
موافق	0.685	2.35	المتوسط العام للمحور الثاني				

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

### 1.2.3. تحليل نتائج المحور الثاني

الاتجاه العام لإجابات هذا المحور كان (موافق) بالاعتماد على نتائج الجدول السابق، وكان المتوسط الحسابي 2.35 وهذه القيمة تنتمي للفئة الثالثة من مقياس ليكارت الثلاثي (موافق)، أما الانحراف المعياري 0.685 فهو يدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات.

❖ بالنسبة للسؤال الأول: 39% من أفراد العينة محايدون في الاجابة على هذه العبارة، أما النسبة الثانية 36.6% من أفراد العينة غير موافقين على ذلك، 24.4% من أفراد العينة موافقون. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 1.87 وأما الانحراف المعياري 0.602. من خلال مقارنة المقاييس ومحتويات معايير التعليم المحاسبي الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين. نجد أنه قد تم تقسيم الى ثلاث أقسام رئيسية أولها المحاسبة والمالية والمعرفة المرتبطة بهما، المعرفة التنظيمية وادارة الأعمال، والمعرفة بتكنولوجيا المعلومات واختصاصاتها. من خلال ملحق القرار الوزاري المؤرخ في 07 مارس 2017 المتضمن برامج المقاييس نجد أن المناهج التي تدرس للطلبة تتوافق الى حد كبير مع متطلبات التعليم المحاسبي الدولي وهذا يتعلق بالمحور الأول والثاني، أما فيما يتعلق بالمعرفة بتكنولوجيا المعلومات فلا يوجد توافق في ظل وجود مقياس وحيد مباشر يتناول تكنولوجيا المعلومات وهو "الاعلام الالي وتطبيق التسيير المدمج ERP معالجة المعطيات والمعلومات" وهذا غير كاف تماما. ويمكن القول أن برامج التكوين بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب تشمل الدروس والمعارف الضرورية لتأهيل مزاولي المهنة ماعدا التأهيل بتكنولوجيا المعلومات.

❖ بالنسبة للسؤال الثاني: وافق ما نسبته 39% على هذا السؤال، غير أن 22% هي نسبة غير الموافقين، في حين 39% التزموا الحياد في الإجابة. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 2.17 وأما الانحراف المعياري 0.588. فيما يخص البرامج الخاصة بتكوين المهنيين ما يمكن القول في هذه المسألة أنه من الجيد أنه تم برمجة تكوين نظري للمهنيين، ووفق ما ورد في ملحق القرار الوزاري المشترك فقد تم عموما برمجة مقاييس متخصصة تزود الطلبة بالمعارف النظرية الضرورية، وفي

نظرنا أن المعيار الأساسي لتقييم كفاية هذه المقاييس هو أسلوب التعليم فمن الضروري الاهتمام بطرق التدريس واستخدام المدخل الحديث في التكوين من خلال ادخال الوسائل التقنية وترك مجال للإبداع والابتعاد عن الأسلوب التقليدي في التدريس على مستوى المعهد المعتمد أساسا على التلقين.

❖ بالنسبة للسؤال الثالث: 39% من أفراد العينة موافقون على هذه العبارة، وكذلك نسبة 39% من أفراد العينة محايدون في الإجابة، 22% من أفراد العينة محايدون على ذلك. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 2.17 وأما الانحراف المعياري 0.588. التكوين النظري لمدة سنتين (2) للحصول على شهادة الدراسات العليا للمحاسبة والتدقيق ولمدة ثلاث (3) سنوات للحصول على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة المعمقة والمالية على مستوى المعهد يعتبر كافيا في حال توفر وسائل التدريس الملائمة خصوصا في ظل الحجم الساعي المكثف السنة الأولى (615 ساعة دروس ومحاضرات، و235 ساعة أعمال موجهة)، السنة الثانية (600 ساعة دروس ومحاضرات، و210 ساعة أعمال موجهة)، والسنة الثالثة (540 ساعة دروس ومحاضرات، و190 ساعة وأعمال موجهة).

وفي هذه المسألة ننوه الى عدم وضوح نظام التدريس وطرق التقييم في المعهد في ظل صمت الوزارة الوصية وهذا ما يؤدي الى طرح بعض التساؤلات التي تحتاج الى توضيحات وتفسيرات ومن بينها: كيف سيكون نمط التدريس سدا سي أم فصلي؟ في ظل تضمن القرار المشترك على معاملات المقاييس، هل سيخضع الطلبة الى الامتحانات أم سيكون الانتقال ألي؟ في حال برمجة امتحانات كيف سيتم التعامل مع الطلبة في حالة الرسوب وعدم التمكن من الحصول على المعدل المطلوب؟

❖ بالنسبة للسؤال الرابع: يوافق ما نسبته 95.1% على هذا السؤال، غير أن 1.2% هي نسبة غير الموافقين، في حين 3.7% التزموا الحياد في الإجابة. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 2.93 وأما الانحراف المعياري 0.830. ان المطلاع على محتوى المقاييس التي يتم التدريس فيها يلاحظ عدم الاهتمام الكافي بالمقاييس المتعلقة بالمرجعية الدولية، فبالنسبة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تم الاكتفاء بتدريسها على شكل محور وحيد بعنوان "المعايير المحاسبية الدولية (التطورات)" ضمن مقياس المحاسبة المعمقة في السنة الأولى للتكوين النظري، أما بالنسبة لمعايير التدقيق الدولية فلم يتم الإشارة إليها بشكل صريح وانما تم برمجة مقياسين الأول في السنة الأولى بعنوان "تدقيق 1: مبادئ ومعايير" والثاني في السنة الثانية بعنوان "تدقيق 2: تقنيات ومنهجية تدقيق الحسابات الفردية وحسابات مجموعات الشركات". كما تجدر الإشارة الى أنه على

الرغم من صدور المقررات المتضمنة للمعايير الجزائرية للتدقيق (المقرر 02 المؤرخ في 04 فيفري 2016، المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017) قبل تاريخ اصدار الجريدة الرسمية المتضمنة للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 مارس 2017 والذي صدر بالجريدة الرسمية رقم 45 المؤرخة في 30 يوليو 2017 الا أنه لم يتم تكييف محتوى البرامج مع هذا التوجه الجديد لمهنة تدقيق الحسابات في الجزائر.

❖ بالنسبة للسؤال الخامس: يوافق بنسبة 98.8% على هذه العبارة. في حين أن 1.2% هي نسبة المحايدون. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 2.98 وأما الانحراف المعياري 0.120. ضرورة الاهتمام الكافي بتكنولوجيا المعلومات فلم يدرج أي مقياس خاص بذلك الا محور وحيد بعنوان "أداة الاعلام الالي في التدقيق" في مقياس تدقيق 2. ومقياس "الاعلام الالي وتطبيق التسيير المدمج ERP معالجة المعطيات والمعلومات" في السنة الثالثة على الرغم من التطورات الحاصلة في الميدان. من الأفضل تدعيم البرامج التعليمية على مستوى المعهد بمقاييس مثل "البرمجيات المحاسبية" يتضمن جميع البرمجيات المحاسبية المستعملة خصوصا في ظل انعدام التربصات الميدانية لطلبة المحاسبة والمالية في الجامعة اضافة الى انعدام مثل هذه المقاييس التعليم المحاسبي الجامعي. بالإضافة الى برمجة مقياس "التدقيق الالكتروني" و "التدقيق بواسطة أنظمة الاعلام الألي" وذلك للأهمية البالغة في ظل تطورات تكنولوجيا المعلومات.

❖ بالنسبة للسؤال السادس: 43.9% من أفراد العينة موافقون على هذه العبارة، أما النسبة الثانية 40.2% من أفراد العينة غير موافقين على ذلك، 15.9% من أفراد العينة محايدون. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 2.03 وأما الانحراف المعياري 0.850. التكوين النظري لمدة سنتين لمحافظ الحسابات وثلاث للخبير المحاسب لا يعتبر مبالغا فيه نوعا ما في ظل وجوب حيازة شهادة الليسانس على الأقل. ان سن قانون يدل على عدم الثقة في مخرجات التعليم المحاسبي الجامعي. من جهة أخرى اذا تم تحليل المسألة نجد أن جودة التعليم في الجامعة الجزائرية متدنية، هذا في ظل الانتقال من تطبيق النظام الكلاسيكي الى نظام ل م د لم يتم الاستغناء عن الأسلوب التقليدي المعتمد على التلقين ومع غياب الوسائل المناسبة والكافية أدى الى عدم القدرة على التطبيق السليم لمبادئه وبالتالي الاخفاق في تحقيق الأهداف المرجوة منه فانخفض المستوى وميعت الشهادات. بتطبيق ما سبق على موضوعنا هذا نستنتج أن التعليم المحاسبي الجامعي سار في نفس الاتجاه أي نحو التدني في المستوى. وكخلاصة لقرار التكوين النظري –وان كان من باب الصدفة- صائب فمن الأكيد سيزيد في المعرفة العلمية للمهنيين.



❖ بالنسبة للسؤال السابع: لا يوافق ما نسبته 57.3% على هذا الاجراء، غير أن 26.8% هي نسبة الموافقين، في حين 15.9% التزموا الحياد في الإجابة. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 1.69 وأما الانحراف المعياري 0.758. برمجة تربص ميداني لمدة أربعة أسابيع في السنة في شركة أو مكتب خبرة محاسبية أو محافظ حسابات أو لدى مصلحة المالية والمحاسبة في مؤسسة اقتصادية بالتزامن مع التكوين النظري غير كاف تماما في ظل عدم تزامن التكوين النظري مع التربص التطبيقي. ان بعض المعارف النظرية تحتاج الى دعم تطبيقي من أجل الاستيعاب الجيد. اضافة ان برمجة تربصات ميدانية لمدة أطول موزعة على عدة فترات أفضل سينقص من أعباء التربص التطبيقي فيما بعد بحيث يتمكن الطلبة من الامام بالمسائل التطبيقية الأساسية والتأقلم مع المسار المهني الجديد.

❖ بالنسبة للسؤال الثامن: 67.1% من أفراد العينة لا يوافقون على هذه العبارة، 11% كانت الفئة المحايدة، في حين أن 22% كانت النسبة الموافقة. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 1.54 وأما الانحراف المعياري 0.695. وفق المادة 24 من المرسوم التنفيذي 12-288 منح الطلبة حرية الاختيار بين شهادة محافظ حسابات والخبير المحاسب دون ضرورة توفر أي شروط خصوصا في ظل عدم وضوح طرق تقييم الطلبة لأنه لم يصدر أي نص قانوني بهذا الشأن. لكن وفق الملحق 1 المتضمن المواد والحجم الساعي والمعاملات، فبذكر المعاملات يبدو أنه سيتم برمجة امتحانات خلال المسار الدراسي لتقييم الطلبة فمن الضروري عدم ترك حرية الاختيار للطلبة ومن المفروض أن يتم توجيههم لمتابعة سنة تكوين اضافية بإحدى الطريقتين اما حسب الترتيب العام للطلبة ومنح الأولوية للطلبة الأوائل أو على أساس اختبار ينظم بعد سنتين من التكوين.

ان مسألة الاختيار بين الصفتين ليست مسألة عشوائية بل تحتاج الى دراسة معمقة، خاصة في ظل العدد المتعدد للمهنيين في الجزائر الذي وصل عددهم بعنوان النشاط لسنة 2021 الى 2729 محافظ حسابات معتمد و323 خبير محاسب معتمد. وعدم تقديمهم الاضافة المنتظرة واللازمة لتطوير المهنة محليا.

❖ بالنسبة للسؤال التاسع: 87.8% من أفراد العينة موافقون على هذه العبارة، أما نسبة 3.7% من أفراد العينة غير موافقين على ذلك، 8.5% من أفراد العينة محايدون. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 2.84 وأما الانحراف المعياري 0.0209. لم يتطرق أي نص قانوني متعلق بمعهد التعليم المتخصص مهنة المحاسب على مفهوم التخصص المهني في تأهيل المهنيين أي تكوين مهنيين متخصصين لهم من التحصيل العلمي والخبرة المهنية في مجال معين مما يسمح بزيادة وفعالية كفاءة مهام التدقيق وتقديم خدمات ذات مستوى.

محاولة لتقييم مدى نجاعة التوجه الجديد لاكتساب شهادتي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات في  
الجزائر

❖ بالنسبة للسؤال العاشر: يوافق بنسبة 92.7% على هذه العبارة. و4.9% التزموا الحياد، في حين أن 2.4% كانت النسبة الغير موافقة. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 2.9 وأما الانحراف المعياري 0.139. ان انشاء معهد التعليم المتخصص هو تغيير جذري في المسار التعليمي لمحافظ الحسابات والخبير المحاسب في الجزائر، فمن الضروري اضاء بعد دولي للتكوين على مستوى معهد التعليم المتخصص في ظل توجه الجزائر نحو تبني المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق أي هناك توافق مع متطلبات المهنة على المستوى الدولي، ولما لا استقبال طلبة والتعاقد مع أساتذة وخبراء من دول أجنبية للاستفادة في تطوير المهنة على المستوى المحلي.

### 3.3 المحور الثالث: تقييم متطلبات وكيفيات سير التربص المهني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المتربصين

الجدول رقم (08): نتائج الاستبيان حول المحور الثالث

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق	محايد	غير موافق	النسبة والتكرار	العبارة
موافق	0.382	2.70	65	10	7	%	1. تحديد مدة التربص المهني بستين (2) لكل من الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات
			79.3	12.2	8.5	ت	
موافق	0.404	2.64	60	15	7	%	2. كسب صفة الأجير بحيث يلزم المشرفون على التربص بدفع أجور المتربصين التابعين لهم يخلق مشاكل بين المشرفين والمتربصين
			73.2	18.3	8.5	ت	
موافق	0.258	2.80	70	8	4	%	3. تعيين مراقب تربص معتمد منذ سنتين (2) على الأقل لا تربطه علاقة بمكتب أو شركة التربص يزيد من جودة التربص المهني.
			85.4	9.8	4.9	ت	
موافق	0.840	1.78	27	10	45	%	4. تحديد التربص لدى مكتب أو شركة المتوفرين على شرط وحيد وهو أن يكون مسجلين بالجدول المهنية لمدة سنتين على الأقل.
			32.9	12.2	54.9	ت	
محايد	0.867	2.18	44	9	29	%	5. تحرير تقرير كل سداسي يتناول الأعمال المنجزة في المكتب بالإضافة الى موضوع بحث يحدد مع المشرف بالإضافة الى ارفاقه بشهادة المشاركة في أعمال التكوين.
			53.7	11	35.4	ت	
موافق	0.217	2.82	71	8	3	%	6. تمديد فترة التربص لمدة سنة واحدة (1) لتحسين المعارف التقنية والمهنية وتعميقها
			86.6	9.8	3.7	ت	
موافق	0.723	2.37	51	11	20	%	7. الخضوع لامتحان مهني (اختبارات كتابية وشفوية) بعد تكوين 7 سنوات على الأقل (ليسانس + تكوين نظري + تربص مهني) للحصول على شهادة مدقق حسابات ولإجتيازه الحصول على علامة 20/10.
			62.2	13.4	24.4	ت	
محايد	0.892	1.85	31	8	43	%	8. الحصول على شهادة نهاية تربص الخبرة المحاسبية بعد سنتين (2) كاف لأداء مهام الخبرة المحاسبية
			37.8	9.8	52.4	ت	
موافق	0.267	2.74	64	15	3	%	9. من الأفضل تزامن فترة التكوين بالمعهد مع فترة التربص وفي النهاية يتحصل المتكون على شهادة في محافظة الحسابات أو شهادة خبرة محاسبية
			78	18.3	3.7	ت	
موافق	0.192	2.86	74	5	3	%	10. عدم تضمن المراسيم المنظمة نصوص تناول ضرورة اجراء تربصات خارج الوطن لنقل المعارف والخبرات.
			90.2	6.1	3.7	ت	
موافق	0.588	2.47	المتوسط العام للمحور الثالث				

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

### 1.3.3.3 تحليل نتائج المحور الثالث

الاتجاه العام لإجابات هذا المحور كان (موافق) بالاعتماد على نتائج الجدول السابق، وكان المتوسط الحسابي 2.47 وهذه القيمة تنتمي للفئة الثالثة من مقياس ليكارت الثلاثي (موافق)، أما الانحراف المعياري 0.588 فهو يدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات.

❖ بالنسبة للسؤال الأول: 79.3% من أفراد العينة موافقون على هذه العبارة، أما النسبة الثانية 12.8% من أفراد العينة محايدون في الاجابة، 8.5% من أفراد العينة غير موافقين على ذلك. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 2.70 وأما الانحراف المعياري 0.382. ان تحديد مدة التربص التطبيقي الأساسي بسنتين (2) لدى مهني أو شركة مهنيين، يعينهما المجلس الوطني للمحاسبة تعتبر كافية لمحافظ الحسابات وللخبير المحاسب للحصول على التأهيل العملي المناسب. ومن الأفضل الزام الحضور الدائم للتربص لدى مكتب أو شركة التربص، وتحديد مخطط للتربص بالإضافة الى الأهداف المرجوة منه واعتبارها مرجعيا لتقييم مدى نجاعته، تخصيص الأجر الكافي لتلبية احتياجات الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المتربصين.

❖ بالنسبة للسؤال الثاني: يوافق بنسبة 73.2% على هذه العبارة. في حين أن 18.3% هي نسبة المحايدون. و8.5% من أفراد العينة غير موافقين على ذلك. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 2.64 وأما الانحراف المعياري 0.404. تنص المادة 20 من المرسوم 393-11 على الزام المشرفين على التربص بدفع الأجر للمتربصين التابعين لهم. يعتبر هذا القرار مستحدث في هذا المجال بحيث أنه في النظام المعمول به سابقا لم يتم تقنين هذا الاجراء. ان هذه مسألة الأجر ايجابية ولكن الأكد أن المشرفين على التربص لن يرضوا بدفع أجز المتربصين، وهذا ما سيخلق بعض الصعوبات وسيأثر على سير التربص التطبيقي. من الأفضل أن تكون المساهمة مشتركة في دفع أجز المتربصين بين الوزارة الوصية (وزارة المالية) والمكتب أو الشركة المستقبلة، هذا ليبقى المتربص بعيدا عن الضغوطات والنزاعات مع المشرف وضمان السير الحسن للتربص التطبيقي.

❖ بالنسبة للسؤال الثالث: 85.4% من أفراد العينة موافقون على هذه العبارة، أما النسبة 4.9% من أفراد العينة غير موافقين على ذلك، 9.8% من أفراد العينة محايدون. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 2.80 وأما الانحراف المعياري 0.258. تعيين مراقب تربص للتأكد من السير المنتظم للتربص والذي لا تربطه علاقة بمكتب أو شركة التربص معتمد منذ سنتين (2) على الأقل يساهم في زيادة جودة التكوين المهني الذي يتلقاه المتربص. لما ورد في المادة 15 و16 من المرسوم التنفيذي 393-11 والتي وضحت أن مهام المراقب لا تقتصر على الرقابة والتقييم فقط وانما العمل على مساعدة المتربص وتوجيهه، اضافة الى تزويده بملاحظات ونصائح حول سير التربص.

❖ بالنسبة للسؤال الرابع: لا يوافق ما نسبته 54.9% على هذا الاجراء، غير أن 32.9% هي نسبة الموافقين، في حين 12.2% التزموا الحياد في الإجابة. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 1.78 وأما الانحراف المعياري 0.840. من غير المعقول أن يتم تكوين المتربصين من طرف محافظ حسابات أو خبير محاسب يتوفر على شرط وحيد وهو أن يكون مسجل بالجداول المهنية منذ سنتين (2)، بالإضافة الى عدم توفر مقاييس خاصة بالمكتب أو الشركة المتربص فيها. من الأحسن أن يتم اختيار المشرفين وفق المتطلبات التالية: يتم اختيار المشرفين الحائزين على أعلى الشهادات الأكاديمية الذين لهم المعرفة النظرية الكافية والملائمة في ميدان المحاسبة والتدقيق، امتلاك خبرة مهنية لا تقل عن عشر (10) سنوات، المهنيين الملتزمين بالتكوين المستمر، اضافة الى الأخذ بعين الاعتبار النشاطات العلمية كالمشاركة في المنتقيات والمؤتمرات. أما بالنسبة الى مكتب أو شركة التدقيق يتم اختيارها بالأخذ بعين الاعتبار ما يلي: أن يكون حجم الخدمات والمعاملات التي تقدمها معتبرا، وأن يتوفر المكتب أو الشركة على الوسائل المادية المناسبة.

❖ بالنسبة للسؤال الخامس: 53.7% من أفراد العينة موافقون على هذه العبارة، ونسبة 11% من أفراد العينة محايدون في الاجابة، في حين أن 35.4% من أفراد العينة غير موافقين على ذلك. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 2.18 وأما الانحراف المعياري 0.867. تضمنت المادة 14 من المرسوم التنفيذي 11-393 أن على المتربص ارسال تقرير كل سداسي يتضمن الأعمال المنجزة، موضوع بحث معالج، وشهادة المشاركة في أعمال التكوين. ان تحديد مدة اعداد التقرير كل سداسي تعكس أهمية تعيين مراقب التربص فعكس ما كان معمول به في السابق بحيث كان يطلب اعداد تقرير كل ثلاث (3) أشهر من المتربصين في ظل عدم الرقابة على التكوين.

❖ بالنسبة للسؤال السادس: 86.6% من أفراد العينة موافقون على هذه العبارة، أما النسبة الثانية 9.8% من أفراد العينة محايدون في الاجابة، 3.7% من أفراد العينة غير موافقين على ذلك. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 2.82 وأما الانحراف المعياري 0.217. عند قيام المجلس الوطني للمحاسبة بتقييم طريقة أداء المتربص لالتزاماته عند نهاية التربص تقرير فترة تربص جديدة لمدة سنة (1) واحدة لتحسين المعارف التقنية والمهنية للمتربص وتعميقها. في نظرنا يعتبر أفضل اجراء تضمنه المرسوم التنفيذي 11-393 لمساهمته في رفع مستوى كفاءة المهنيين.

❖ بالنسبة للسؤال السابع: يوافق بنسبة 62.2% على هذه العبارة. في حين أن 13.4% هي نسبة المحايدون. و24.4% من أفراد العينة غير موافقين على ذلك. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو

2.37 وأما الانحراف المعياري 0.723. عند نهاية التريص تسلم شهادة نهاية التريص والتي تسمح باجتياز امتحان الخبرة المحاسبية أو محافظة الحسابات وهذا بعد مسار تعليمي تتجاوز مدة سبع (7) سنوات على الأقل (شهادة ليسانس + تكوين نظري + تريص تطبيقي)، فهل المهنيون بحاجة الى تقييم بعد هذه الفترة من التأهيل؟ سابقا في ظل تطبيق القانون 91-08 لم يكن هناك تكوين نظري اضافة الى عدم وجود رقابة على التريص التطبيقي والاكتفاء بتحرير تقرير فقط الى المجلس الوطني للمحاسبة هنا كانت ضرورة اجراء الامتحان. أما في ظل تطبيق القانون 10-01 خصوصا عند نهاية التريص التطبيقي فالمجلس الوطني للمحاسبة يقوم بتقييم طريقة أداء المتريص ففي حالة تسليم شهادة نهاية التريص في نظرنا يعتبر كافيا لأن جميع العوامل تحت الرقابة من اجراء المسابقة الى اختيار مكتب التريص الى اختيار مراقب التريص.

❖ بالنسبة للسؤال الثامن: لا يوافق ما نسبته 52.4% على هذا الاجراء، غير أن 37.8% هي نسبة الموافقين، في حين 9.8% التزموا الحياد في الإجابة. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 1.85 وأما الانحراف المعياري 0.892. بعد اتمام التكوين النظري ومتابعة التريص التطبيقي وفي حالة النجاح في الامتحان النهائي يحصل على شهادة الخبير المحاسب ويباشر اجراءات الحصول على اعتماد لمزاولة المهنة. ولكن السؤال المطروح هل الحصول على شهادة نهاية تريص الخبرة المحاسبية بعد سنتين (2) كاف لأداء مهام الخبرة المحاسبية؟ في نظرنا أنه من غير المعقول أن تريص لمدة سنتين كاف، كان من الأجدر أن يسمح له بممارسة مهنة محافظة الحسابات ثم بعد فترة لا تقل عن خمس سنوات يمكنه ممارسة مهام الخبرة المحاسبية بصفة ألية.

❖ بالنسبة للسؤال التاسع: يوافق بنسبة 78% على هذه العبارة. في حين أن 18.3% هي نسبة المحايدون. و 3.7% من أفراد العينة غير موافقين على ذلك. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 2.74 وأما الانحراف المعياري 0.267. من الأفضل تزامن فترة التكوين بالمعهد مع فترة التريص وفي النهاية يتحصل المتكون على شهادة في محافظة الحسابات أو شهادة خبرة محاسبية. يمكن تدعيم هذا المقترح من ناحيتين، الأولى ليس من الجيد الفصل بين النظري والتطبيقي، حتى لا يتم الوقوع في نفس حالة اتساع الفجوة بين التعليم المحاسبي الجامعي ومهنة المحاسبة. وكما ذكر سابقا بعض المعرفة تحتاج الى دعم ميداني، أما من الناحية الثانية فطول فترة التكوين فسيكون هناك عزوف في المشاركة بالمسابقة من جهة، وحتى تكون هناك مساواة بين الطلبة المنتمين لفئات المجتمع المختلفة في ممارسة هذه المهن. وفي نفس السياق اقترحت (بوسبعين، 2021): "ضرورة تزامن وتلازم فترة التكوين بالمعهد مع فترة التريص، وهنا في نهاية التكوين يتحصل المتكون على

شهادة في محافظة الحسابات وشهادة خبرة محاسبية تسمحان له باجتياز امتحانات كتابية وشفوية النجاح فيها يمكنه من مباشرة اجراءات الحصول على اعتماد هذا بالنسبة لمحافظ الحسابات، أما بالنسبة للخبير المحاسب، حتى وإن نجح في الامتحان الكتابي والشفوي يجب إثبات خبرة في المجال على الأقل 3 سنوات".

❖ بالنسبة للسؤال العاشر: 90.2% من أفراد العينة موافقون، أما النسبة الثانية 6.1% من أفراد العينة محايدون في الاجابة، 3.7% من أفراد العينة غير موافقين على ذلك. المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو 2.86 وأما الانحراف المعياري 0.192. بما لأن عملية الاصلاح لم تشمل المسار التعليمي للخبير المحاسب ومحافظ الحسابات بل اصلاح شامل لمهنة المحاسبة والتدقيق لذا من الضروري اصدار قوانين تتناول ضرورة اجراء تريضات خارج الوطن لنقل المعارف والخبرات.

#### 4. اختبار فرضيات الدراسة

سنقوم في هذا المحور باختبار صحة أو رفض فرضيات الدراسة، وذلك باستخدام اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test) لاختبار صحتها، وتحديد ما إذا كان الفرق ذا دلالة إحصائية. وفق قاعدة القرار التالية:

❖ قبول الفرضية العدمية إذا كانت  $\text{sig}(\alpha) > 0.05$ ؛

❖ قبول الفرضية البديلة إذا كانت  $\text{sig}(\alpha) < 0.05$ .

#### الجدول رقم (10): اختبار T لفرضيات الدراسة

فرضيات الدراسة	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilateral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
الفرضية 1	-64.915	81	0.000	2.06098-	2.1241-	1.9978-
الفرضية 2	36.429 -	81	0.000	3.12195-	3.2925-	2.9514-
الفرضية 3	33.572-	81	0.000	2.29268-	2.4286-	2.1568-

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

#### 1.4. اختبار الفرضية الأولى للدراسة

تنص هذه الفرضية على كفاية شروط ومتطلبات الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب لتقييم المترشحين لمتابعة التكوين النظري لنيل شهادة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات:

❖ الفرضية العدمية: لا تكفي شروط ومتطلبات الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب لتقييم المترشحين لمتابعة التكوين النظري لنيل شهادة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات:

❖ الفرضية البديلة: تكفي شروط ومتطلبات الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب لتقييم المترشحين لمتابعة التكوين النظري لنيل شهادة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات. على ضوء نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا أن  $\text{sig}(\alpha) < 5\%$  إذ قدرت قيمتها ب 0.000 (00%) وهو ما يؤكد وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بأن شروط ومتطلبات الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب كافية لتقييم المترشحين لمتابعة التكوين النظري لنيل شهادة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، وتسمح لنا هذه النتيجة بتعميم نتائج هذا المحور على مجتمع الدراسة، وتؤكد لنا معنوية النتائج المتحصل عليها وقدرتها الكبيرة في تمثيل الواقع.

#### 2.4. اختبار الفرضية الثانية للدراسة

تنص هذه الفرضية على مساهمة برامج واجراءات التكوين النظري على مستوى المعهد المتخصص لمهنة المحاسب في ضمان التأهيل العلمي المناسب للرفع من كفاءة المهنيين في الجزائر:

❖ الفرضية العدمية: لا تساهم برامج واجراءات التكوين النظري على مستوى المعهد المتخصص

لمهنة المحاسب في ضمان التأهيل العلمي المناسب للرفع من كفاءة المهنيين في الجزائر:

❖ الفرضية البديلة: تساهم برامج واجراءات التكوين النظري على مستوى المعهد المتخصص لمهنة

المحاسب في ضمان التأهيل العلمي المناسب للرفع من كفاءة المهنيين في الجزائر.

على ضوء نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا أن  $\text{sig}(\alpha) < 5\%$  إذ قدرت قيمتها ب 0.000 (00%) وهو ما يؤكد وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بأن برامج واجراءات التكوين النظري على مستوى المعهد المتخصص لمهنة المحاسب تساهم في ضمان التأهيل العلمي المناسب للرفع من كفاءة المهنيين في الجزائر، وتسمح لنا هذه النتيجة بتعميم نتائج هذا المحور على مجتمع الدراسة، وتؤكد لنا معنوية النتائج المتحصل عليها وقدرتها الكبيرة في تمثيل الواقع.

#### 3.4. اختبار الفرضية الثالثة للدراسة

تنص هذه الفرضية على مساهمة متطلبات وكيفيات سير التربص المهني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المترشحين في اكتساب الخبرة المهنية لمزاولة مهن تدقيق الحسابات في الجزائر:

❖ الفرضية العدمية: لا تساهم متطلبات وكيفيات سير التربص المهني للخبراء المحاسبين ومحافظي

الحسابات المترشحين في اكتساب الخبرة المهنية لمزاولة مهن تدقيق الحسابات في الجزائر؛

❖ الفرضية البديلة: تساهم متطلبات وكيفيات سير التربص المهني للخبراء المحاسبين ومحافظي

الحسابات المترشحين في اكتساب الخبرة المهنية لمزاولة مهن تدقيق الحسابات في الجزائر.



على ضوء نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا أن  $\text{sig}(\alpha) < 5\%$  إذ قدرت قيمتها ب 0.000 (00%) وهو ما يؤكد وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بأن متطلبات وكيفيات سير التربص المهني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المتربصين تساهم في اكتساب الخبرة المهنية لمزاولة مهن تدقيق الحسابات في الجزائر، وتسمح لنا هذه النتيجة بتعميم نتائج هذا المحور على مجتمع الدراسة، وتؤكد لنا معنوية النتائج المتحصل عليها وقدرتها الكبيرة في تمثيل الواقع.

### III- الخاتمة

الهدف من الدراسة تمثل في تقييم التوجه الجديد للحصول على شهادتي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات في الجزائر، وهذا من خلال اجراء دراسة ميدانية لمعرفة آراء المختصين في ميدان المحاسبة والتدقيق في الجزائر من فئتي الأكاديميين والمهنيين. وبناء على ذلك تم تقييم المراحل الأساسية الثلاث لهذا المسار؛ تقييم متطلبات الالتحاق بالمعهد من شروط ومسابقة، تقييم التكوين النظري بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب، وتقييم التربص التطبيقي والامتحان النهائي.

في هذا الاطار لا يفوتنا أن ننوه الى اقتراح المصنف الوطني للخبراء المحاسبين الذي نص على ادراج تخصص ماستر جديد ماستر خبرة محاسبية (بوحوش، 2021). في نظرنا أن هذا الاقتراح لن يدعم تطوير المهنة بل على خلاف ذلك سيزيد من حالة عدم التنظيم وخلق المزيد من الفجوات ولا عدل في الحصول على احدى الشهاداتتين. ان قرار انشاء المعهد بشكل عام صائب لأنه سيوحد مسار الحصول على الشهاداتتين وضمان جودة التأهيل خصوصا الجانب العلمي بصرف النظر عن النقص والخلل في بعض الاجراءات الخاصة به.

#### 1. نتائج اختبار الفرضيات

بالعودة إلى فرضيات الدراسة والنتائج المتوصل إليها في الجانب النظري، وتحليل نتائج الاستبيان نجد:

- ❖ بالنسبة للفرضية الأولى: التي تنص على أن " شروط ومتطلبات الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب كافية لتقييم المترشحين لمتابعة التكوين النظري لنيل شهادة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات "، فمن خلال المحور الأول من استبيان الدراسة الميدانية، قمنا بإثبات صحة هذه الفرضية.

- ❖ بالنسبة للفرضية الثانية: التي تنص على أن " برامج واجراءات التكوين النظري على مستوى المعهد المتخصص لمهنة المحاسب تساهم في ضمان التأهيل العلمي المناسب للرفع من كفاءة

المهنيين في الجزائر". فمن خلال المحور الثاني من استبيان الدراسة الميدانية، قمنا بإثبات صحة هذه الفرضية.

❖ بالنسبة للفرضية الثالثة: التي تنص على أن " متطلبات وكيفيات سير التربص المهني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المتربصين تساهم في اكتساب الخبرة المهنية لمزاولة مهن تدقيق الحسابات في الجزائر"، فبعد دراستنا لمحتوى المحور الثالث من استبيان الدراسة الميدانية، قمنا بإثبات صحة هذه الفرضية.

## 2. نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها كما يأتي:

- ❖ هناك تأخير غير مبرر في اجراء مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب؛
- ❖ تحديد حيازة شهادة الليسانس على الأقل للمشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص قرار مناسب؛
- ❖ الغاء جميع الحالات المعمول بها سابقا التي تسمح باكتساب صفة محافظ حسابات خطوة ايجابية تزيد من جودة التأهيل العلمي للمهنيين؛
- ❖ الاختبارات الكتابية وبرامجها وسلم التقييم المعتمد، اضافة الى الاختبارات الشفوية، وطريقة التقييم النهائية مناسبة لتقييم المترشحين؛
- ❖ التكوين النظري لسنتين للحصول على شهادة الدراسات العليا للمحاسبة والتدقيق ولمدة ثلاث (3) سنوات للحصول على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة المعمقة والمالية على مستوى المعهد يعتبر كافيا؛
- ❖ برامج المقاييس التي ستدرس بالمعهد تتوافق بشكل جزئي فقط مع محتويات معايير التعليم المحاسبي الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين؛
- ❖ تحديد مدة التربص المهني بسنتين (2) لكل من الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، و تمديد فترة التربص لمدة سنة واحدة (1) لتحسين المعارف التقنية والمهنية وتعميقها كاف؛
- ❖ تحديد التربص لدى مكتب أو شركة المتوفرين على شرط وحيد وهو أن يكون مسجلين بالجدول المهنية لمدة سنتين على الأقل غير كاف تماما.

## 3. الاقتراحات

يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات أهمها:

- ❖ اعادة النظر في مسألة الشعب المقبولة لإجراء مسابقة الالتحاق بالمعهد وأن يكون معيار القبول على أساس التخصص وليس على أساس الشعبة؛

- ❖ ضرورة برمجة مقاييس مباشرة تتعلق بالمرجعية الدولية للمحاسبة والتدقيق (IFRS-ISA)؛
- ❖ الاهتمام الكافي بتكنولوجيا المعلومات لأهميتها في بيئة الأعمال الحديثة؛
- ❖ ضرورة تبني مفهوم التخصص المهني في تأهيل المهنيين للرفع من جودة المهام؛
- ❖ منح الأولوية للطلبة الأوائل أو إجراء اختبار ينظم بعد سنتين من التكوين بهدف توجيه الطلبة لمتابعة تكوين مدته سنة للحصول على شهادة الخبير المحاسب؛
- ❖ ضرورة اضعاف بعد دولي للتكوين على مستوى معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب؛
- ❖ اعادة النظر في الشروط الواجب توفرها لدى مكتب أو شركة متابعة التبرص التطبيقي، وكذلك المشرف على هذا التبرص؛
- ❖ أن تكون المساهمة مشتركة في دفع أجور المترشحين بين الوزارة الوصية (وزارة المالية) والمكتب أو الشركة المستقبلة؛
- ❖ اعادة النظر في امكانية منح اعتماد خبير محاسب مباشرة بعد الامتحان النهائي.

#### IV- قائمة المراجع

- ❖ المرسوم التنفيذي 12-288. (21 جويلية 2012). انشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب وتنظيمه وسيره. الجريدة الرسمية رقم 43 الصادرة في 25 جويلية 2012.
- ❖ القانون 01-10. (29 جوان 2010)، مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. الجريدة الرسمية رقم 42. الصادرة في 11 جويلية 2010.
- ❖ المرسوم التنفيذي 11-393. (24 نوفمبر 2011). شروط وكيفيات سير التبرص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المترشحين. الجريدة الرسمية رقم 65. الصادرة في 30 نوفمبر 2011.
- ❖ القرار الوزاري. (07 مارس 2017). يحدد قائمة الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب. الجريدة الرسمية رقم 45 الصادرة في 30 جويلية 2017.
- ❖ القرار الوزاري. (07 مارس 2017). يحدد عدد وطبيعة ومعامل وبرنامج الاختبارات وكذا تشكيل لجنة الاختبارات والقبول بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب. الجريدة الرسمية رقم 45 الصادرة في 30 جويلية 2017.
- ❖ القرار الوزاري. (07 مارس 2017). يحدد كيفية سير التكوين وكذا برامج التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات. الجريدة الرسمية رقم 45. الصادرة في 30 جويلية 2017.
- ❖ عبد الكريم بوحوش (2021). مداخلة شفوية ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي وأفاق تحيينه يوم 20-11-2021. المدرسة العليا للتجارة القطب الجامعي القليعة.
- ❖ تسعديت بوسيعين. (2021). مراسلة في اطار تحكيم استمارة الاستبيان. 22 جوان 2021. البريد الالكتروني:

[h.zadel@univ-dbkm.dz](mailto:h.zadel@univ-dbkm.dz)